



نخيل نيوز / متابعة

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية تمكُّنها من استرداد أحد المسؤولين السابقين في وزارة الصدّة من جمهورية بيلاروسيا، مبيّنةً أنّ المتّهم الهارب تسبّب بإضرار في المال العام تُقدَّر قيمته ب (6,5) مليارات دينار.

مكتب الإعلام والاتصال الحكومي أفاد بأنّ إجراءات دائرة الاسترداد في الهيئة، بالتعاون مع جهاز المخابرات ووزارة الخارجية ومديرية الشرطة العربية والدولية في وزارة الداخلية، أفضت إلى استرداد المتّهمة الهاربة (جنان جواد عبد القيسي) من السلطات في جمهورية بيلاروسيا، مبيّناً أنّها كانت تعمل مديراً للقسم المالي في الدائرة الإدارية والمالية والقانونية في وزارة الصدّة سابقاً، ومتهمة بالإضرار العمدي بالمال العام.

وتابع مكتب الإعلام موضحاً أنّ المتّهمة متورطة، بالاشتراك والاتفاق مع مُدانين آخرين، بإحداث الضرر العمدي بأموال الجهة التي يعملون فيها باعتمادهم قوائم مُزوَّرة لحمايات وهميين في وزارة الصدّة، وصرّف رواتبهم دون مراعاة التعليمات والضوابط الخاصة بالصرف، مُنبهاً أنّ ذلك أدّى إلى حصول "سرقة واختلاسٍ بالمال العام" تُقدَّر قيمته ب (6,500,000,000) ستة مليارات دينارٍ عراقيّ.

وأشار إلى أنّ إجراءات دائرة الاسترداد - التي تمخّضت عن استرداد المتّهمة - تمثلت بتنظيم ملف استردادٍ بحقها، وإرساله إلى رئاسة الادعاء العام - شعبة الاسترداد، مبيّناً أنّه بعد المتابعة والتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، ومنها مديرية الشرطة العربية والدولية في وزارة الداخلية، صدرت بحق المتّهمة نشرة دولية حمراء وإذاعة بحث، منوهاً بالقبض عليها في جمهورية بيلاروسيا، وتسليمها عبر الطرق الدبلوماسية إلى جمهورية العراق.

يُشار إلى أنّ محكمة جنايات الرصافة المُختصة بالنظر في قضايا النزاهة، بعد اطلاعها على الأدلة والإثباتات، وجدتها كافيةً ومقنعةً لإدانة المتّهمة، فأصدرت قرار حكمٍ غيابيٍّ يقضي بسجنها لمُدّة سبع سنوات؛ استناداً إلى أحكام المادة (340) من قانون العقوبات.